حوليات آداب عين شمس (عدد خاص ٢٠١٨)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)

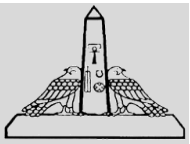

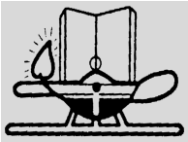

الفساد
مفهومه، أسباسبه، آثاره، سبل مواجهته

رباب عبد الله محمد

المستخلص

هذا البحث يركز على الفساد وفهمه كظاهرة اجتماعية لها آثار سلبية متنوعة ومنتشرة في كافة نظم المجتمع التي يمارس فيها الفساد والتي نجدها متضمنة للعوامل والآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الثقافية؛ لذلك يقدم في البحث مفهوم الفساد وعوامله وآثاره وسبل مواجهته، والتخلص من آثاره السلبية على مجتمعنا.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٨.

مقدمة

ظاهرة الفساد لها أبعاد عدة وتأثيرات على مستوى كل الأنساق الاجتماعية، تحتاج لاحتواء آثارها المادية السلبية على التنمية الاقتصادية وأيضا أثارها المعنوية الأكثر عمقا في إهدار رأس المال الاجتماعي وخلق حالة من فقدان القدوة واللامعيارية تؤثر بالسلب على الانساق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والنسق الثقافي في المجتمع والذي تفسد فيه القيم والمعايير الاجتماعية لتحقيق منفعة شخصية من خلال الممارسات التي تندرج تحت مفهوم الفساد مثل الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ والاختلاس والاستبلاء على ممتلكات الدولة وإهدار المال العام والاتجار بالمعلومات الخاصة بالمؤسسات السيادية في الدولة وغيرهم من ممارسات الفساد التي تستلزم تنوع في سبل مواجهتها ؛ فهي **جريمة تمارس بالقانون** بفعل التواطؤ، حتى اننا إذا ما حللنا أركان الجريمة التقليدية سنجدها (جاني- فعل مجرم قانونيا مجني عليه) ولكن الفساد ظاهرة نرصد فيها " جريمة فساد - فاسد – مفسد " بمعنى أن هذا المفسد الذي يريد تحقيق مصالحه بشكل غير مشروع قد يلجأ لإفساد المسئول عن تحقيق تلك المصالح للمواطنين بشكل عام بداية من بعض صغار الموظفين في مؤسسات المجتمع الخدمية الممارسين للفساد الصغير في المعاملات الخدمية وصولاً إلى بعض كبار رجال الدولة الممارسين للفساد السياسي الكبير، ويساعد على انتشار الفساد بهذا الشكل والتنوع تهميش دور مؤسسات المجتمع المدني مثل الجمعيات الحقوقية والأحزاب وغيرها في مقاومة الفساد، وضعف المؤسسات الرقابية وتحجيم دورها في الرقابة والمساءلة ومن أهمها النيابة الإدارية والجهاز المركزي للمحاسبات الذي يقيم الأداء المؤسسي والاقتصادي في مؤسسات الدولة، ومجلس الشعب الذي يقيم أداء الحكومة، ويجب الإشارة أن هذا الضعف يوسع في دائرة تأثيرالفساد حتى يصبح مجتمع بأكمله وليس أفراد بعينهم، أومؤسسة معينة وعلى هذا فإن آليات مواجهتة يجب أيضا ألا تكون إعتيادية أوسطحية.

أهداف البحث

١- الكشف عن مفهوم الفساد وأنماطه
٢- التعرف على عوامل وأسباب الفساد
٣- رصد آثار الفساد المختلفة على المجتمع
٤- معرفة سبل مواجهة الفساد

تساؤلات البحث

١- ما مفهوم الفساد وما هي أنماطه
٢- ما هي عوامل وأسباب الفساد
٣- ما هي أهم آثار الفساد على المجتمع
٤- ما هي سبل مواجهة الفساد للتخلص منه

أولا: مفهوم الفساد

تعددت التعريفات التي قدمت لمفهوم الفساد مثل تعريف موسوعة العلوم السياسية للفساد: هوسلوك يخالف الواجبات الرسمية العامة ؛ تطلعا إلى مكاسب خاصة مادية أومعنوية (أبوشامة، ٢٠٠٧: ١٠٣)

وتعريف طارق البشري للفساد: بأنه تخصيص الموارد وتوزيع العائد الاقتصادي وفق اعتبارات المصلحة الخاصة وليس وفق الصالح العام (البشري، ٢٠٠٤:٥٠٦)

أما تعريف جمال عبد الجواد: الفساد هوممارسة تمييز بين المواطنين في علاقاتهم بالدولة على أساس ما يمتلكونه من صلات بشاغلي المناصب العامة وعلى أساس المنافع التي تتم مبادلتها بينهم وبين نخبة الحكم (عبد الجواد، ٢٠١٠: ١٨٩)

ويعرف محمد السيد سعيد الفساد: هوتوزيع الثروة والقوة والمنافع على غير مقتضى الاستحقاق وفقا لقوانين النظام الاجتماعي (سعيد ومرعي، ٢٠٠٤: ٧٧٤)

ثانيا: أنماط للفساد

قدمت عدة تصنيفات لأنماط الفساد اختلفت فيها معايير التصنيف بحسب مستوى الفساد والحافز مثل

- معيار مستوى الممارسة ما بين الفساد الكبير " السياسي " والفساد الصغير " الإداري "
- معيار نشأة الفساد، هل ينشأ بعرض من الراشي أم بطلب من المرتشي
- معيار أشكال الفساد ما بين الفساد المالي مثل دفع رشوة أوفساد غير مرتبط بدفع أموال مثل المحسوبية التي تنطوي على معاملة تمييزية دون النظر للكفاءة والخبرة.
- معيار نوع الفساد فهويتنوع بالنسق الاجتماعي الذي يمارس فيه مثل الفساد السياسي والاقتصادي والإداري والثقافي (Tanzi , 1998: 560)

ثالثا: الفساد في تاريخ الفكر الاجتماعي

إذا ما حاولنا تتبع قضية الفساد فسنجدها متجسدة في القوانين والشرائع التي حكمت الحضارات القديمة وأيضا في الفكر السياسي والفلسفي والاجتماعي للعديد من المفكرين والساسة والفلاسفة، وإذا ما بدأنا **بالحضارةالمصرية**، فإن الدلائل الأثرية تشير إلى وجود قانون جنائي " بدائي " أوعلى أقل تقدير نصوص تحدد العقوبات لكل جريمة ومنها ما سجله " ديودور الصقلي " من نصوص القانون المصري القديم الذي يزخر بعقوبات رادعة لجرائم فساد مثل الحكم بالإعدام على شاهد الزور وعلى من يزور في الأوراق الرسمية الخاصة بمصادر ثروته وهوما يعرف في عصرنا الحديث باسم " تقرير الذمة المالية "، كما كان هناك حكم بالجلد والحرمان من الطعام ثلاث أيام على من يهمل في الإبلاغ عن جريمة قتل أويتستر على مجرم ونفس الحكم يطبق على من يتهم بريئا بجريمة لم يرتكبها، فضلا عن الحكم الذي يشبه حد السرقة في الإسلام وهوقطع اليدين لكل من يطفف في الميزان من التجار، كما يطبق على الكاتب العمومي " الموظف العام " الذي يزيف في الأختام والنقود أويغش في المعاملات ويغير في السجلات العامة بمحوأوزيادة (مهران، ١٩٨٤: ٣٢٦ - ٣٢٧)

أما في **الحضارةالبابلية** فتوجد إشارات إلى جرائم فساد في قوانين " أوروك وأورفمو" في الألواح السومرية، وقانون حامورابي ملك بابل الذي أمر بتعليق نسخ من قوانينه على أعمدة في كل أسواق المدن لامتلاكه السلطة القضائية واحتوت تلك القوانين على أحكام في جرائم رشوة واستغلال نفوذ تصل إلى حد الإعدام (مهران،١٩٨٤: ٢٣٨)

كما أن **الصينيين القدماء** في تراثهم الفكري السياسي لدى " كونفوشيوس " قد شخصوا ظاهرة الفساد ف كتاب " التعلم الأكبر " ورد أسباب الحروب والفساد في المجتمع الصيني القديم إلى فساد الأسر الحاكمة (داوود، ٢٠٠٩: ٢)

أما في **الحضارةاليونانية** قد كان لفكر سقراط وأرسطوأثر بالغ في مكافحة الفساد بكل أنماطه وأشكاله

سقراط: كان فكره برمته رد فعل لاحتقاره أسلوب السوفسطائيين برغم كونهم نخبة المجتمع اليوناني لأنهم قاموا بدور المعلمين والمفكرين وأنكروا قيمة الفضيلة والعدالة في المجتمع وجعلوا الحق في جانب القوة دائما ؛ لذلك رآهم سقراط أناس فاسدين فكريا يستغلون الفساد

السياسي والاجتماعي ليزيدوا المجتمع الأثيني فسادا على الصعيد الأخلاقي والعقدي (خشبة، ٢٠٠٣: ١٨٨)

أرسطو: عالج أرسطوفي كتابه السياسات قضية الفساد السياسي والاقتصادي حتى أنه فرق بين الحكومات على أساس اختلاف الغاية التي ترمي إليها وعدد الحكام، فالحكومة صالحة متى كانت غايتها خير المجموع وفاسدة متى توخى الحكام مصالحهم الخاصة وصنف الحكومات الصالحة إلى " الملكية – الأرستوقراطية – الديموقراطية " والحكومات الفاسدة ثلاثة، حكومة الطغيان بحكم الفرد الظالم، والحكومة الأوليجاركية وهي حكومة الأغنياء والأعيان، والديماجوجية وهي حكومة العامة التي تتبع أهوائها المتقلبة، وضمن أرسطوصلاح الحكم بعدم الإسراف في السلطة وقيام الطبقة الوسطى بدورها في المجتمع مميزا إياها بأنها طبقة متعلمة ومصالحها الاقتصادية محدودة وأخيرا فصلاح الحكم أوفساده لا يعرف من الاسم الذي يطلقه الحاكم على شكل حكمه، بل من الغاية التي يحاول الوصول إليها في حكمه، فإذا قصد النفع العام فحكمه صالح، وإذا استغل حكمه لمصالحه الشخصية فإن حكمه فاسد مهما أطلق عليه من أسماء (أنظر أرسطو، ١٩٥٧: ٨ – ١٥)

الحضارة العربية (نموذج ابن خلدون)

لم يكتفي ابن خلدون بأن يجمل قضية الفساد الاقتصادي في عناصر بسيطة ومباشرة، بل ربطها بآثارها السلبية التي تتمثل في إهدار رأس المال الاجتماعي من المبدعين ورجال الاقتصاد وغيرهم حتى قد تتفاقم تلك الآثار لتصل إلى حد الكساد الاقتصادي والإحباط الاجتماعي الذي يقعد المواطنين عن تنمية مجتمعهم حيث أقر في نفس الفصل " إعلم أن العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها"(أنظر ابن خلدون، د. ت: ٢٠١)

كما ناقش ابن خلدون علاقة الفساد السياسي بالفساد الاقتصادي من خلال تحليله للمحسوبية والرشوة التي يقدمها رجال الاقتصاد إلى رجال السلطة مقابل قضاء مصالحهم حتى يصير صاحب السلطة محترفا للتربح من منصبه وتزداد ثروته برفعة منصبه وقوة سلطته في المجتمع وهوما أورده في فصل أن الجاه مفيد للمال " وذلك أن نجد صاحب المال والحظوة في جميع أصناف المعاش أكثر يسارا وثروة من فاقد الجاه، لأنه مخدوم بالأعمال – المحسوبية - يتقرب بها إليه " ويحلل ابن خلدون مستوى التربح من المحسوبية والرشوة بمستوى تدرج المناصب وشمولية السلطة بداية من الملك وصولا إلي باقي رجال السلطة التنفيذية والجهاز الإداري في الدولة " أن الجاه يفيد المال لما يحصل لصاحبه من تقرب الناس إليه بأعمالهم وأموالهم في دفع المضار وجلب المنافع وكان ما يتقربون به من عمل أومال – رشوة – عوضا عما يحصلون عليه بسبب الجاه من الأغراض في صالح أوطالح، ثم أن الجاه متوزع في الناس ومترتب فيهم طبقة بعد طبقة، فإن كان الجاه متسعا كان الكسب الناشئ عنه كذلك وإن كان ضيقا قليلا فمثله" (أنظر ابن خلدون، د. ت: ٢٧٣ - ٢٧٥ ؛ الساعاتي، ١٩٧٨: ١٤٥ - ١٤٧)

رابعا: الفساد في النظرية الاجتماعية

قدمت النظريات الاجتماعية رؤية للفساد تميزت بالعمومية من أهمهم المنظور الوظيفي والمنظور الماركسي، حيث يمكن من خلالهما تقديم إطار نظري حول الفساد والوظائف التي يؤديها في المجتمع وآثاره المتنوعة لانتشاره في الانساق الاجتماعية وكيفية مواجهته

المنظور الوظيفي: لم يهتم بالتساؤل عن كيفية نشأة تلك الظاهرة بقدر اهتمامه بوظيفة الفساد بالأساس ولا شك في أن الوظيفية تحاول طرح نظرية عامة للمجتمع، وعند

دراسة قضية الفساد سترصد الدور الذي تؤديه في المحافظة على النظام ككل أوإحداثها لخلل وظيفي في المجتمع (عبد الرحمن، ١٩٩٣: ٤٠)

ومن هذه الزاوية يرى الفساد على أنه يقوم بعدد من الوظائف في النظام الاجتماعي ؛ ففي المجال الاقتصادي يمثل الفساد قناة لتراكم رأس المال، وفي المجال الاجتماعي يعد الفساد أداة مؤثرة في عملية الهدم والبناء الطبقي، أما في المجال السياسي فينظر للفساد باعتباره ممارسة تعسفية للسلطة التقديرية الممنوحة من جانب الدولة لموظفيها، وثقافيا فإن الفساد غالبا ما يكون أداة مهمة في وضع مشروعات أيديولوجية جديدة موضع التطبيق بما ينطوي على ذلك من استدعاء لقوى اجتماعية وسياسية لصدارة الفعل الاجتماعي، وتسريح غيرها أوقيامها بوظائف أخرى (سعيد ومرعي، ٢٠٠٤: ٧٧٤)

وقد عدل ميرتون مفهوم الأنومي الذي صاغه دوركايم ليصبح في رأيه تعبيرا عن الضغوط التي تفرض على سلوك الفرد عندما تتعارض المعايير المتعارف عليها مع الواقع الاجتماعي، وفي هذه الحالة يكون الفساد في رأي ميرتون، نتيجة من نتائج اللامساواه الاقتصادية وانعدام تكافؤ الفرص (جدينز، ٢٠٠٠: ٢٨٤ ؛ قناوي،١٩٧٦: ٣٨)

وهنا يرى ميرتون أن الفساد يمثل استجابة طبيعية من جانب الأفراد للأوضاع التي يعيشونها، ويميز على هذا الأساس بين خمسة من ردود الأفعال المحتملة تجاه حالات التجاذب والتوتر القائمة بين الأهداف والقيم المتعارف عليها اجتماعيا من جهة، والوسائل المحددة لتحقيقها من جهة أخرى

١- الاستجابة الامتثالية: لمن يقبلون كلا من القيم والوسائل المشروعة المتبعة لتحقيقها، وهم يمثلون الأغلبية في المجتمع.

٢- الاستجابة الابتكارية: لمن يميلون للقيم ويستخدمون وسائل غير شرعية للوصول إليها وتضم هذه الاستجابة فئة الفاسدين والمجرمين الذين يكتسبون الثروة عبر أنشطة غير شرعية.

٣- الاستجابة الطقوسية: لمن يميلوا للمقاييس والوسائل المشروعة والمقبولة اجتماعيا مع أنهم لا يأبهون للقيم الكامنة وراء هذه الوسائل، وفي هذه الحالة يلتزم الشخص دونما تردد بالقواعد بحد ذاتها دون أن تؤخذ في الاعتبار المرامي والغايات التي تقضي إليها، وينتهج هذه الممارسات الطقوسية من أمضوا حياتهم وكرسوها في الأعمال الروتينية المملة حتى لولم تكن المهمات التي يؤدونها تقودهم إلى التقدم في حياتهم المهنية، ولا تقدم لهم إلا النذر اليسير من المكافآت الثوابية.

٤- الاستجابة الانسحابية: وهي لمن تخلفوا عن المنافسة والتطلع للأمام بصورة كلية، فرفضوا كلا من القيم المهنية والوسائل المتفق عليها لتحقيقها وعزلوا أنفسهم خارج المجتمع

٥- الاستجابة المتمردة: وهي استجابة العصاة، الذين يشبهون الانسحابيون في رفضهم لكلا من القيم المتعارف عليها والوسائل المشروعة لتحقيقها غير أنهم ينشطون في مساعيهم للاستعاضة عنهما ببدائل جديدة ويعيدون تصور النظام الاجتماعي وبنائه على أساس هذا الرفض ويدخل في عدادهم الجماعات السياسية الراديكالية (جدينز، ٢٠٠٠: ٢٨٥ – ٢٨٦)

اتجاه التنمية والتحديث: وهوامتداد للمنظور الوظيفي ركز على العوامل الداخلية في المجتمع وينظر للفساد باعتباره يمثل مرحلة انتقالية يمكن تجاوزها وعليه فإن المظاهر السلبية للفساد عادة ما يتم رؤيتها على أنها عرض يصاحب تنمية المجتمع، ويشير هذا الاتجاه إلى أن المجتمعات الصناعية في أوروبا وأمريكا الشمالية قد مرت بحالة المجتمع

الفاسد وتجاوزته، ومن المحتمل أن تحذودول العالم الثالث حذوهذه المجتمعات، وطبقا لهذا الاتجاه في دراسة الفساد فإن الدولة وليس النظام الاقتصادي العالمي هي التي تشكل وحدة التحليل الأساسية، يعني ذلك بعبارة أخرى أهمية العوامل والمتغيرات السياسية على العوامل الاقتصادية، فأصحاب هذا الاتجاه يعلون من شأن الخيارات السياسية والإدارية أمام المحددات التي تفرضها طبيعة العوامل والأوضاع الاقتصادية، ويهتمون بكل ما هوداخلي ومحلي أمام كل ما هوخارجي وعالمي ويركزون على ما هوعارض وطارئ أمام كل ما هونظامي وهيكلي فالتركيز الأساسي في هذا الاتجاه يكون على المتغيرات الداخلية في النظام السياسي وبصفة خاصة على ديناميات السياسات المحلية والإجراءات والترتيبات التي تخلق فرصا مواتية لانتشار الفساد، ويمكن في هذا السياق الحديث عن بعض الاعتبارات الثقافية والاجتماعية والنفسية في تفسير انتشار الفساد، على أنه تجدر الإشارة إلى أن بعض الكتابات التي تعبر عن هذا الاتجاه قد تشير إلى البعد الخارجي ودوره في ظهور وانتشار الفساد، وذلك باعتباره أحد العوامل المؤثرة وليس باعتباره السبب الرئيسي (عبد الرحمن، ١٩٩٣: ٤٢)

أما من المنظور الماركسي فقد قاوم ماركس الفساد في المجتمع الرأسمالي ليس على أساس ايديولوجي أوفكري بحت كنظام اجتماعي يختلف معه ويعارضه ولكن على أساس فساد هذا النظام وعدم اهتمامه بإشباع الحاجات الأساسية للقطاع الأكبر في المجتمع وهوالقطاع المستغل من العمال الذين ألغيت مصلحتهم العامة فداءا لتحقيق المصلحة الخاصة للطبقة البرجوازية التي تكدس فائض القيمة لتكون رأسمالها الذي ما هوإلا " سرقة متصلة وافتراء على العمال " وأداة تزيد من سيطرة صاحب العمل الذي لا يدفع له قيمة عمله وإنما يدفع له ما يسد رمقه.(أحمد،٢٠٠٧: ٤٠٨)

وحول تزاوج المال بالسلطة من قبل الطبقة الرأسمالية الفاسدة أوبلفظ كارل ماركس الذي ذكره في بيانه الشيوعي " الرأسمالية الرثة " تحدث عن مراحل التطور التي مرت بها البورجوازية، وأن كل مرحلة عبرت عن ثورة في أساليب الإنتاج والتبادل قابلها ارتقاء سياسي أحرزته هذه الطبقة فمنذ أن توطدت الصناعات الكبرى وتأسست السوق العالمية استولت البورجوازية على السلطة السياسية في الدولة، لتصبح الحكومة في تلك المرحلة عبارة عن لجنة إدارية تدير الشئون العامة للطبقة البورجوازية (أحمد، ٢٠٠٧: ٤١٤؛ وليامز، ٢٠٠١: ٢١٤)

مدرسة التبعية " الماركسيون الجدد " هذا الاتجاه يفسر الفساد بكل أشكاله في الدول النامية على أساس أهمية العوامل الاقتصادية الهيكلية، لأن طبيعة النظام الاقتصادي في تلك الدول وارتباطه بالاقتصاد الرأسمالي العالمي يحددان طبيعة النظام السياسي والإداري وغيرهما، فالقوى الاقتصادية هي التي تشكل وتحدد طبيعة الدول وكذلك توزيع المنافع السياسية، فالدولة ما بعد الاستعمارية " التابعة " تقوم بحماية المصالح الاقتصادية الأجنبية، بل أن بعض الاتجاهات الفكرية داخل هذه المدرسة ترى في الجماعات الحاكمة مجرد " عملاء للهيمنة الأجنبية " (عبد الرحمن، ١٩٩٧: ٤١)

ويوضح روبرت جامير العلاقة الفاسدة بين الدول النامية والدول المتقدمة بأن الدول النامية لا تزال مرتبطة ارتباط وثيق بالدول الأكثر تقدما رغم حصولها الشكلي على الاستقلال السياسي بحيث يلاحظ أنها تسير دائما في فلكها ليس سياسيا فحسب وإنما اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، ويحلل تلك العلاقة بأنها علاقة التابع أوغير بالراعي
Gamer , 1976: 20 – 26))

خامسا: مؤشرات الفساد

مؤسسة الشفافية الدولية تعد من أول الجهات التي قامت بمحاولات لقياس الظاهرة، فقد بدأت من عام ١٩٩٥ بإصدار عدة مؤشرات عن الفساد أولها

١- مؤشر "مدركات الفساد" والذي يتم من خلاله تقييم وترتيب الدول تبعا لإدراك المسئولين في الدولة من رجال السياسة والاقتصاد لوجود فساد من عدمه وهوعبارة عن مؤشر مركب يعتمد على مجموعة من البيانات تم جمعها من استقصاءات متخصصة قامت بها تسع مؤسسات دولية كبرى اعتمادا على مسوح أجريت في كل دولة من الدول التي ذكرت في التقريروالذي يقيم عدة قضايا مثل الوضع القانوني والاداري والاقتصادي وانتشار الرشوة.... الخ وهويعطي نقاط تتراوح من ١٠٠ نظيف جدا: صفر فاسد جدا وبناءا على تلك النقاط يعطى ترتيب للدولة (الجبالي، ٢٠١٠: ٢٠) وقد حصلت مصر عام ٢٠١٦-٢٠١٧ على ٣٤ نقطة وكان ترتيبها ١٠٨ عالميا من واقع ١٧٦ دولة في التقرير.

(تقرير منظمة الشفافية والنزاهة لمدكات الفساد، ٢٠١٦)

٢ – بارومتر الفساد: وهوعبارة عن استبيان يقيس مستوى الفساد في المعاملات داخل كل دولة بناءا على انطباعات الرأي العام من عينة المواطنين التي وصلت إلى نحو٦٣١٩٩ ألف من ٦٠ دولة (متقدمة، نامية)

٣ – مؤشر تقرير التنافسية العالمية: وهوعبارة عن تقرير يصدر عن منتدى دافوس الاقتصادي الدولي يحتوي على عدة مؤشرات تقيس مدى كفاءة الدولة في التنافس على المستوى العالمي في (تأثير الفساد على المعاملات الاقتصادية –المدفوعات غير الرسمية والرشاوى في الأعمال العامة ومجال التصدير والاستيراد والمشروعات الاستثمارية والضرائب والنظام القضائي) ومن تلك المؤشرات يتم استنتاج أهم العوامل المؤثرة في بيئة الأعمال في المجتمع، وكان ترتيب مصر ١١٥ من واقع ١٣٨ دولة عام ٢٠١٦ – ٢٠١٧

(تقرير التنافسية العالمية لمنتدى دافوس الاقتصادي الدولي: ٢٠١٦)

٤ – مؤشر شفافية الموازنة

قدم هذا المؤشر مركز أولويات الموازنة والإدارة في الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٥ وقام بتصنيف الدول حسب حجم المعلومات التي تنشرها الدولة عن الموازنة العامة للحكم على حسن الإدارة المالية وتحقيق الرقابة الدستورية والاقتصادية ومساءلة الحكومة أمام السلطات الرقابية والتشريعية والشعبية مثل " مجلس الشعب، الجهاز المركزي للمحاسبات...وغيرهما " وهناك عدة محاور لدراسة مستوى الشفافية في عرض الموازنة مثل تفاصيل الإيرادات والمصروفات والدين العام وبرامج الإنفاق الحكومي وغير ذلك من الوثائق ذات الصلة بالموازنة بداية من بيان ما قبل الموازنة ومشروعها وصولا لموازنة المواطن وتقارير منتصف العام والحسابات الختامية، وقد حصلت مصر عام ٢٠١٦-٢٠١٧ على المركز ١٤٢ في مؤشر أكثر الدول عجزا في الموازنة العامة من بين ١٤٤ دولة.

(تقرير منظمة الشفافية والنزاهة، ٢٠١٦)

سادسا: عوامل الفساد

عوامل اقتصادية:

١ - انخفاض الدخول والمرتبات بالمقارنة بارتفاع الأسعار وارتفاع معدلات البطالة (عبد الجواد، ٢٠١٠: ٢٠٨)

٢ - التعنت البيروقراطي في المؤسسات الاقتصادية الكبرى وعدم المرونة في تسيير الأعمال بشكل مشروع مع ارتفاع الرسوم في بعض القطاعات مثل القطاع الضريبي والجمركي

٣ - سعي رجال الاقتصاد إلى تخطي دورهم في نيل الربح وتخفيض الرسوم المستحقة لإحراز قدرة تنافسية أكبر ولوعلى حساب صغار المستثمرين وجودة الأداء الاقتصادي والمؤسسي

عوامل سياسية

١ - غياب الديموقراطية وضعف المساءلة ومما يؤدي إلى غلبة المعايير الشخصية على المعايير الموضوعية في التعيين والانتخاب مع ضعف الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأهم تلك المؤسسات الرقابية الجهاز المركزي للمحاسبات والنيابة العامة وصولا لمجلس الشعب ودوره الرقابي على أداء الحكومة

٢ - تعدد الصلاحيات والامتيازات الممنوحة لرجال السلطة فضلا عن طول مدة تقلدهم للمنصب حتى يبنوا شبكة علاقات تمتاز بالولاء لشخصهم وليس لصالح الشعب ونزاهة المؤسسة السياسية أوالأمنية

٣ - سعي بعض الدول لإفساد المنظومة السياسية والاقتصادية في مصر وغيرها من دول العالم الثالث لخلق منتفعين من كبار المسئولين ونخبة المجتمع من خلال التواطؤ والاستيلاء على المساعدات الخارجية والتمويل الأجنبي للمؤسسات الحزبية والحقوقية ورشاوى وعمولات الشركات متعددة الجنسيات لتسهل لهم تحقيق أهدافهم في السيطرة السياسية والاقتصادية

٤ – الإزدواجية في نظام الحكم حيث النظام الليبرالي في الاقتصاد والانفتاح على السوق العالمي منذ الثمانينيات مع أبقاء النظام الشمولي في السياسة، تلك الإزدواجية في الحكم قد وفرت التربة الصالحة لاستنبات كل ألوان الفساد والنهب، وعقد الصفقات المشبوهة بين رجال الأعمال وكبار الإداريين والسياسين (عقل، ١٩٨٨: ٧٨)

عوامل ثقافية

١ – تطبيع الفساد: حيث تتحول ممارسات الفساد لمكون مقبول ثقافيا على سبيل المثال في ثقافة الأعمال في الوظائف العامة حتى لا ينظر إليها على إنها خرقا للقانون والحقوق العامة، بل يتحول إلى ثمنا معقول التكلفة لابد من دفعه للحصول على الحقوق والخدمات المنصوص عليها قانونا، وهنا يطرأ تعديلات على سلم القيم الاجتماعية فالنفاق والتملق والغش والولاء غير المشروط للمسئولين وهي قيم سلبية لصغار الفاسدين، وفي المقابل فإن قيما سلبية أيضا لمن هم في موقع السيطرة والمسئولية مثل الثراء السريع، واللامبالاة الاجتماعية، واغتنام الفرص على حساب حياة الآخرين، واحتقار الضوابط القانونية – المؤسسية.(قبانجي، ٢٠١٠، ٢٦٥ – ٢٦٧ ؛ زرنوقة: ١٩٩٩، ٢٩٨)

٢ – مشروعية ممارسة الفساد لقضاء المصالح: أحيانا يبدأ الفساد من جانب المواطنين – إفساد الموظف العام - بعرض رشوة على الموظف العام أواستخدام نفوذهم الأدبي والمادي لقضاء مصالحهم سواء كانت أعمال سوف تنتهي بصورة طبيعية دون حاجة لأي توصية،

أم كانت أعمال تحتاج إلى دعم وتأييد حتى يعطوا انطباع للموظف وللمواطنين بمشروعية ممارسة الفساد لقضاء المصالح (قدري، ٢٠٠٦: ٢٠٦)

٣ – تخصيص المنصب العام: يعطي النسق الثقافي المحيط بالمجتمع إنطباعا لكبار المسئولين من رجال السياسة والاقتصاد بأن مناصبهم الرفيعة ليست تكليف لابد ان يراعى فيه الصالح العام ولكنها وسيلة لتحقيق الثروات وتكديس المدخرات داخل الوطن وخارجه، وآلية لتقديم خدماته لذويه من الأسرة والأصدقاء، وقد لا يجد هذا الوضع إزدراء من الرأي العام برغم عواقبه الوخيمة والتي أبسطها التخلي عن معايير الكفاءة والخبرة والموضوعية في اختيار الشخص المناسب لتقلد المنصب (سالم، ٢٠٠٣: ١٦٧)

٤ – دور الإعلام الفاسد في تزييف الحقائق: يمثل عامل بالغ التأثير في المجتمعات التي تتسم بانخفاض مستوى التعليم، وبالتالي تدني مستوى التعامل مع المنتج الثقافي عموما فتقع غالبا تحت سيطرة مصدر إعلامي يمارس دور مكتسح في تكوين القناعات والانقياد غير الواعي لما تبثه وسائل الإعلام ما دامت قدمت له ثلاثية (الفورية، الانتشار، التنوع) ومن جهة أخرى يبدع كتاب السلطة في الصحافة والرياء وتزييف الحقائق بابتكار مفاهيم ومصطلحات جديدة لأشياء قديمة مثل تحريك الأسعار بدلا من رفع الأسعار، وترشيد الدعم بدلا من إلغاء الدعم والانفتاح بدلا من التبعية. (ياسين، ٢٠١٠: ٣١٥ ؛ نعيم، ١٩٩٢: ٢٠٣)

سادسا: آثار الفساد على المجتمع

الآثار الاقتصادية

١ - يعد الفساد عقبة أمام التنمية المستدامة لتسببه في خسائر فادحة في المال العام اللازم للإنفاق على الصحة والتعليم وتخفيف معدلات الفقر وتدني مستوى جودة البنية التحتية بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسئ توجيهها أوتزيد من كلفتها، بالإضافة إلى الغش الذي يؤدي إلى تدني جودة المشروعات العامة، والتهرب الضريبي والجمركي مما يضيع على الدولة أموال هائلة كان من الممكن أن تمول مشروعات قومية كبرى تسهم في تنميتها (الجبالي، ٢٠١٠: ٥٤ ؛ خليل، ٢٠٠٩: ٩٥ ؛ العبد، ٢٠٠٤: ٢٥٥)

٢ - زيادة كلفة الخدمات الحكومية مثل: التعليم والسكن وغيرها من الخدمات الأساسية ، وهذا بدوره يقلل من حجم هذه الخدمات وجودتها مما ينعكس سلبا على الفئات الأكثر احتياجا إلى هذه الخدمات

٣ - الفساد يؤدي لنفور الاستثمارات خاصة الخارجية بدلا من جذبها لأنه يزيد من عبء المعاملات المادية على المستثمرين كما إنه يضعف القدرة التنافسية لصغار المستثمرين (العبد، ٢٠٠٤: ٢٢٤ – ٢٢٥)

٤ - انتشار الفساد على مستوى التنظيم والأداء المؤسسي يحدث إخفاقات في السوق وفقر مؤسسي بمعنى سوءالإدارة التي لا تستند على الكفاءة والخبرة فتؤثر على جودة التنظيم المناط به تحقيق أهداف التنمية للمجتمع وتقليص الفساد.

(Breen ; Gillanders, 2012:P: 264 -274)

٥ - إن الفساد آلية مؤثرة للبناء والهدم الطبقي من خلال صعود وهبوط قوى اجتماعية متباينة وتبدل مواقعها أوأدوارها (سعيد،٢٠٠٤: ٧٩٢ - ٧٩٣) حيث أن الفساد يفقر الطبقة المتوسطة ويزيد الطبقة الدنيا فقرا في حين يصعد طبقة طفيلية من اللصوص ورجال الأعمال الفاسدين ورجال السياسة والبيروقراطيين النفعيين

الآثار الثقافية

١ - إحلال قيمي لقيم اجتماعية سلبية يصبح لها قبول اجتماعي ويتمثلها المواطنين مثل: تفضيل قيم الولاء الشخصي والمصلحة الخاصة على قيم الولاء الوطني والصالح العام، وتفضيل قيم اللجوء للمحسوبية واستغلال النفوذ المادي والأدبي على قيم التعليم والعمل الجاد.

٢ - غياب الثقة والمصداقية بين الشعب والحكومة بسبب كثرة الوعود بالتخلص من الفساد وملاحقة الفاسدين دون جدوى، حيث اقتصرت حملات المكافحة على التضحية ببعض رموز الحكم لامتصاص الغضب الشعبي، برغم أنها عنوان لخطط الإصلاح التي لا تكتمل مخلفة ورائها شعور شعبي بإنعدام الثقة واليأس
(عبد اللطيف، ٢٠٠٤، ٣٨٥)

٣ - عدم احترام القانون بسبب عدم تفعيله أوالثنائية في تطبيقه مما يفقد النصوص القانونية جدواها لإحساس الشعب بأنها نصوص جوفاء وتمييزية لا تطبق إلا على فاقد المال والنفوذ

الآثار السياسية

١ - إضعاف الأحزاب وتهميشها لغياب الديموقراطية والمنافسة الحزبية النزيهة، وصولا لممارسة الأحزاب للفساد كوسيلة أسرع في الوصول للسلطة

٢ - تنامي ظاهرة العنف السياسي والتطرف

٣– العزوف عن المشاركة السياسية والتنازل عن حق التصويت والتظاهر السلمي وغيرها من أشكال الاحتجاج

ثامنا: أساليب مواجهة الفساد

١ - ضمان نزاهة الانتخابات والتأكيد على دور الرقابة الشعبية في تحقيق ذلك

٢- بجانب تدعيم دور الأجهزة الرقابية وضمان استقلالها وتقديم إقرارات الذمة المالية وإعمال مبدأ الثواب والعقاب

٣ - سرعة الفصل في قضايا الفساد وعقاب المنحرفين وضمان استقلالية القضاء التي تتيح اللجوء إليه لوقف التعسف في ممارسة السلطتين التشريعية والتنفيذية (سالم، ٢٠٠٠: ١٠٢ ؛ شحاتة، ٢٠٠١: ٣٦٨)

٤ - الاصلاح القانوني بغلق كافة ثغرات القانون التي ينفذ منها الفاسدون وتفعيل إجراءات الوقائية للحد من آثار الفساد مثل تقليص حجم البيروقراطيين والاقتصار على الحد الأدنى من الموافقات والتراخيص الذي تفرضه المصلحة العامة فقط

٥-تخفيض الرسوم التي تصطحب الموافقات والتراخيص وتشديد الرقابة على القطاعات البنكية والضريبية والجمركية وتطبيق أقصى العقوبات في جرائم المال العام وملاحقة الفسادين الهاربين للخارج (شحاتة، ٢٠٠١: ٣٦٨)

٦ – تحقيق المنافسة السياسية النزيهة ومبدأ التعددية الحزبية على أساس سليم

٧- إقرار سيادة القانون وعدم التمييز في تطبيقه بين فئات المجتمع مما يعزز فاعليته والالتزام به

٨- الفصل بين السلطات " التشريعية والتنفيذية والقضائية " لمحاصرة الفساد والتخلص منه حتى لا يمثل جريمة كاملة لا يعاقب مرتكبيها بسبب التواطؤ واستغلال ثغرات القانون

٩ – وضع خطط نوعية وقطاعية لمكافحة الفساد بأنواعه وأنماطه حيث أنها تختلف بأختلاف المجالات التي يمارس فيها، فالفساد في المنظمة الجامعية يختلف في أسلوبه عما يمارس في المؤسسات الانتاجية مما يعقد المقاومة المركزية والشاملة للفساد (كوركنز، ٢٠١٠: ٤٢)

Abstract

Corruption Concept, Causes, Effects, and the struggle against it

By Rabab Abdulla Mohammed

This research focuses on understanding corruption as a social phenomenon by presenting the concept of corruption and its causes and effects , whether economic or political , social and cultural , in addition to the most important ways to resist and eliminate the negative effect on our society

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

١- ابن خلدون (٠٠٠٠): مقدمة ابن خلدون، دار ابن خلدون للطبع والنشر، الأسكندرية

٢- أبوشامة، عباس (٢٠٠٧ ــ ١٤٢٨) عولمة الجريمة الاقتصادية : منشور في مجلة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، العدد٤٣٠، الرياض

٣- أحمد، غريب سيد (٢٠٠٧): تاريخ الفكر الاجتماعي، دار الكتب الجامعية، الأسكندرية

٤- أحمد، سمير نعيم: (١٩٩٢) الانحراف بالإبداعية في الوطن العربي إعاقة للمستقبل، بحث منشور في: ندوة عاطف غيث العلمية، كلية الآداب، جامعة الأسكندرية، ٢٣ ــ ٢٥ فبراير

٥- أرسطو: (١٩٥٧) السياسات، ترجمة: أوغسطين بربارة البوليس، اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية، بيروت

٦- البشري، طارق (٢٠٠٤) ط١: دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، منشور في مؤتمر الفساد والحكم الصالحفي البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي، بيروت، كانون الأول / ديسمبر

٧- الجبالي، عبد الفتاح (٢٠١٠): نحومجتمع أكثر شفافية في مصر، منشور في: نحومجتمع أكثر شفافية في مصر، تحرير: عبد الفتاح الجبالي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة

٨- الساعاتي، حسن (١٩٧٨): علم الاجتماع الخلدوني، دار المعارف، القاهرة

٩- العبد، جورج (٢٠٠٤): العوامل والآثار في النموالاقتصادي والتنمية، منشور في مؤتمر الفساد والحكم الصالحفي البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي، الطبعة الأولى، بيروت، كانون الأول / ديسمبر

١٠- جدينز، أنتوني (٢٠٠٥): علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصباغ، مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة مؤسسة ترجمان، بيروت

١١- خشبة، سامي (٢٠٠٣): تجديد الثقافة، مكتبة الأسرة

١٢- خليل، عبد القادر (٢٠٠٩): اقتصاد السوق وتفشي الفساد " دراسة اقتصادية تقيمية حول الجزائر " منشور في: بحوث اقتصادية عربية، العدد ٤٦، شهر ربيع

١٣- داود، عماد الشيخ (٢٠٠٤) ط١: الشفافية ومراقبة الفساد، منشور في مؤتمر الفساد والحكم الصالحفي البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي، بيروت، كانون الأول / ديسمبر

١٤- زرنوقة، صلاح سالم (١٩٩٩): الفساد والتنمية منشور في: الفساد والتنمية " الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية "، تحرير مصطفى كامل السيد وصلاح سالم زرنوقة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة

١٥- سالم، حنان (١٩٩٨): التوجهات الأيديولوجية ومعاجة الصحافة لظاهرة الفساد في المجتمع المصري " دراسة تحليل مضمون للفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٩٨ رسالة دكتوراه بقسم علم الاجتماع، كلية الآداب جامعة عين شمس، إشراف سمير نعيم

١٦- سالم، حنان (٢٠٠١): ثقافة الفساد في مصر " دراسة مقارنة للدول النامية " دار مصر المحروسة، القاهرة

١٧- سعيد، محمد السيد ومرعي، إيمان (٢٠٠٤): الفساد في مصر (١٩٥٢ – ٢٠٠٤) دراسة حالة مصر، منشور في مؤتمر الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية، بحوث ودراسات ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت
١٨- شحاتة، إبراهيم (٢٠٠١): وصيتي لبلادي، مهرجان القراءة للجميع " الأعمال الفكرية "، مكتبة الأسرة، القاهرة
١٩- عبد الجواد، جمال (٢٠١٠): خبرة المصريين واتجاهاتهم إزاء الفساد والشفافية، منشور في: نحومجتمع أكثر شفافية في مصر، تحرير: عبد الفتاح الجبالي، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية، القاهرة
٢٠- عبد الرحمن، حمدي (١٩٩٣) ط١: الفساد السياسي في أفريقيا، دار القارئ العربي، القاهرة
٢١- عبد اللطيف، عادل (٢٠٠٤): الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها، منشور في مؤتمر الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية، بحوث ودراسات ومناقشات الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت
٢٢- عقل، بدر (١٩٩٨): توظيف الفساد، الدار العربية للطباعة والنشر، القاهرة
٢٣- قبانجي، يعقوب (٢٠٠٤): الفساد " العوامل والآثار في البنية الاجتماعية ونسق القيم، منشور في مؤتمر الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية، بحوث ودراسات ومناقشات الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت
٢٤- قدري، محمد (٢٠٠٦): الفساد الإداري، مجلة الفكر الشرطي، المجلد الخامس عشر، العدد ٥٨، الإمارات
٢٥- قناوي، شادية (١٩٧٦): ظاهرة الرشوة في المجتمع المصري " دراسة اجتماعية ميدانية، آداب علم اجتماع، جامعة عين شمس، إشراف: حسن الساعاتي
٢٦- كوركنز، جاك (٢٠١٠): آليات مكافحة الفساد والرشوة في الأجهزة الحكومية العربية، أعمال مؤتمر المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بيروت
٢٧- مهران، محمد بيومي (١٩٨٤): دراسات في تاريخ الشرق الأدنى القديم، الجزء الخامس " الحضارة المصرية "، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية
٢٨- وليامز، رايموند (٢٠٠١): الثقافة والمجتمع (١٧٨٠ – ١٩٥٠)، ترجمة: وجيه سمعان، مراجعة: محمد فتحي، مكتبة الأسرة
٢٩- ياسين، صباح (٢٠٠٤): عوامل الفساد وآثاره في الثقافة والإعلام، مؤتمر الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية، بحوث ودراسات ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت

المراجع الأجنبية

1 - Breen , Michael & Gilanders, Robert (2012) Corruption , institutions and regulatin , Doi 10.1007 , springer , U.S.A , May
2-Gamer , Robert , (1976) , The Developing Nations Acomparative Perspective " , Allyn and Bacon , Ine , London
3-Tanzi , Vito , (1998) , Corruption Around the World Cases , Consequences , Scope and Cures " IMF staff Papers , Vol , 45 , no. 4 , December

المواقع الإلكترونية

١- تقرير التنافسية العالمية (٢٠١٦)، متاح على الموقع، تاريخ الدخول ٢٠١٧/٨/٣
http\\www.The Global Competitivenss Repoet 2016 – 2017Worled Economy. forum. org
٢- تقرير منظمة الشفافية والنزاهة (٢٠١٦) متاح على الموقع، تاريخ الدخول ٢٠١٧/٨/٤
http \\ www. Transparency.org